سبل مواجهة العولمة الإقتصادية

د. ناصر مراد
أستاذ محاضر بكلية العلوم الإقتصادية
جامعة البليدة

ملخص:

شهد الإقتصاد الدولي عدة تحولات و التي أدت إلى تغيير جوهري في البيئة التي تعمل فيها الدول و تهديد مصير الدول خاصة تلك الأقل تقدما ، و من أبرز تلك التحولات تكمن في سقوط النظام الإشتراكي سنة 1991 و من حينها أصبح العالم يشهد عدة تغيرات تحت تأثير توسع و تدعيم نفوذ النظام الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . و في السنوات الأخيرة أصبحت العولمة من أكثر المفاهيم تداولا لما أفرزته من اثار و فرضته من تحديات بالإضافة إلى تزايد حدتها و تعدد مظاهرها .

تناول البحث تشخيص مفهوم العولمة من خلال إبراز مظاهر و خصائص العولمة ، بعد ذلك قمنا باستكشاف الإيجابيات و العوامل التي تدعم العولمة بالإضافة إلى مختلف التحديات التي يواجهها الإقتصاد الوطني في ظل العولمة ، و في الأخير قدمنا بعض العوامل التي تعمل على مواجهة تحديات العولمة .

المقدمة:

تعتبر العولمة من أبرز الظواهر في التطور العالمي على جميع المستويات: الإقتصادية، الإجتماعية ، الثقافية و السياسية . و يرجع الإهتمام المتزايد للعولمة إلى التحولات الكبيرة التي يشهدها الإقتصاد الدولي و التي أدت إلى تغيير جوهري في البيئة التي تعمل فيها الدول و كذلك إلى تهديد مصير الدول

خاصة تلك الأقل تقدما . و السؤال الذي نطرحه هو : كيف يمكن مواجهة تحديات العولمة الإقتصادية ؟

و لمعالجة هذه الإشكالية سنتطرق في هذه الدراسة إلى العناصر التالية :

- تشخيص ظاهرة العولمة
- إيجابيات العولمة
- تحديات العولمة
- آليات مواجهة تحديات العولمة

أولا : تشخيص ظاهرة العولمة

رغم رواج مصطلح العولمة بشكل واسع إلا أنه يوجد تباين في تحديد مفهومها و تقييمها ، و تبرز العولمة في إطار العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من المنافسة وسرعة انتشار المعلومات والمكتسبات العلمية والتقنية، كما تعكس العولمة سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية والتي تتضمن تحرير الأسواق وخوصصة القطاع العام وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها خاصة في المجال الاجتماعي، والتقدم التكنولوجي والانتشار الواسع للمبيعات والإنتاج والاستثمار مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولي للعمل. ويمكن تعريف العولمة (ظاهرة تعكس تعجيلا وترسيخا لظاهرة التدويل من خلال إرتقاء في وتيرة الحركية الدولية للموارد ضمن تصاعد وتكثيف للمنافسة) (ولعلو ، ف . 1996)، ويتمثل التدويل في الانفتاح التدريجي للاقتصادات الوطنية على المبادلات التجارية والأموال الخارجية. و تشكل العولمة المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت التجارة الدولية ثم في السبعينات برز الإندماج المالي الدولي ، أما في الثمانينات تشكلت العولمة و التي أصبحت السائدة في العصر الحالي . و تشرف على عملية العولمة ثلاث منظمات دولية (الثالوث الذي يقود

العالم) هي : منظمة التجارة العالمية (O.M.C) و التي تعمل على عولمة التجارة من خلال تحرير الأسواق ، و الصندوق النقد الدولي (F.M.I) و الذي يعمل على عولمة التمويل من خلال تحرير رؤوس الأموال ، بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء و التعمير (B.I.R.D) و الذي يعمل على عولمة الإستثمار من خلال تحديد السياسات الهيكلية المتعلقة بالإستقرار البنيوي و التحتي للبلد .

و تتميز العولمة بظاهرتين ، فمن جهة تعتبر مجموعة من العمليات التي تشمل معظم أنحاء العالم أي البعد المكاني للعولمة إذ تعمل على تقليل المسافة الإقتصادية بين الدول . و من جهة ثانية تتضمن زيادة مستويات التفاعل والترابط بين المجتمعات و الدول أي كثافة و سرعة التعامل .

و يمكن أن ننظر إلى العولمة من جانبين أولهما إيجابي و الآخر سلبي، فمن حيث أنها ظاهرة حضارية جاءت نتيجة لدخول العالم في عصر ثورة تقنيات الإتصال و المعلومات و الثورات الإلكترونية التي أدت إلى تقلص العالم إلى قرية صغيرة بفضل سرعة المواصلات و تدفق المعلومات و سرعة الحصول عليها بواسطة الإنترنيت و البريد الإلكتروني ، على هذا الأساس تعتبر العولمة ظاهرة إيجابية بحيث تعمل على تسخير العلم في خدمة الإنسان و الحضارة . لكن إذا نظرنا إلى العولمة من الناحية الإيديولوجية فهي تعتبر مشروعا إيديولوجيا يهدف إلى تعميم النظام الليبرالي على كافة بلدان العالم بكل الوسائل المشروعة و غير المشروعة ، لذا فهي تكرس الهيمنة الأمريكية على العالم في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . في هذا المجال تعمل العولمة على مايلي : (إمام ، ز . 2000)

– تسعى إلى محو الخصوصية الثقافية للشعوب غير الغربية .

– تعتبر نظرة أحادية تعسفية تنطوي على نزعة للهيمنة و السيطرة على كل شيء في السياسة و الإقتصاد و الثقافة و الهوية .

– تعتمد على الإستغلال و سلب ثروات الآخرين بطرق غير مشروعة تعتمد على الغش و المضاربة و الظلم .

– التركيز على فلسفة الربح و البقاء للأقوى ، بالمقابل تبتعد عن القيم الأخلاقية التي تدعو إلى المساواة و العدالة في التعامل و مراعاة الشرائح الضعيفة في المجتمع .

يتضح مما سبق أن العولمة تعتبر شكل من أشكال الإستعمار غرضها السيطرة و الهيمنة على ثروات الدول الضعيفة . كما أن الدخول في العولمة ليس أمر حتمي أي عدم صحة نظرية حتمية العولمة . كما أن الإنضمام في منظمة التجارة العالمية ليس إجباري ، في هذا المجال يصرح رئيس جمهورية الصين الشعبية أن النمو الإقتصادي و الإجتماعي في الصين سوف يستمر سواء إنضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية أو لم تنضم . و على هذا الأساس يجب على الدول العربية أن تتخذ مواقف تحفظ لها خصوصيتها الإقتصادية و هويتها الثقافية و سيادتها الوطنية من دون أن تنعزل تماما عن العالم .

إن الأخذ بالتقنيات الحديثة أمر لا يرفضه الإسلام و هو شيء إيجابي وحتمي ، لكن العولمة تختلف عن الحداثة ، فالعولمة هي التبعية الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية . و بناءا على ما سبق نضع الملاحظات التالية :

– ليست العولمة دعوة للتعاون الدولي على أساس العدالة بين كافة الشعوب و لكنها دعوة إلى وجود عالم أحادي يتبع نموذج التطور الرأسمالي الليبرالي .

– ليست العولمة مشروعا علميا محايدا بل هي مشروع إيديولوجي مذهبي لتبني النموذج الغربي الأمريكي في كل أشكاله و جوانبه .

– ليست العولمة ضرورة حتمية على جميع الشعوب بل يمكن للدولة الإنخراط أو عدم الإنخراط في العولمة و ذلك حسب موضعها و مصالحها الخاصة .

– تعتبر العولمة مشروعا حضاريا يهدف إلى فرض النموذج الغربي في كل أبعاده على العالم قصد الهيمنة العالمية و تفوق الحضارة الغربية على الحضارات المنافسة كالحضارة الإسلامية و الصينية ، إن السعي إلى تحقيق التنمية و المحافظة على الإستقرار الداخلي و الخارجي من خلال العولمة مهمة صعبة جدا ، بحيث أن العولمة تعد المشاركين بالنمو في التجارة و في الإستثمار الدولي إلا أنها تزيد من مخاطر عدم الإستقرار و التهميش . (داواس ، م . 2001)

ثانيا : إيجابيات العولمة

تسمح العولمة الوصول إلى المعرفة الشاملة و بالتالي إدراك و متابعة المستجدات التي يشهدها العالم ، وكذلك تحقيق الشفافية الكاملة بفضل المعلومات الغزيرة و السريعة التي توفرها شبكات الأخبار و أجهزة الإتصال المتطورة، بالإضافة إلى تحقيق درجة عالية من التطور القائم على إستقطاب قوى الإستثمار العالمية و الإستفادة من وسائل الإنتاج المتقدمة . كما تقوم العولمة بالإنتخاب الإنتقائي للمتفوقين إذ تعمل على تحفيز الأخرين من أجل تحقيق مزيد من التفوق بحيث تعمل التكنولوجيا و التقنية الحديثة على تشجيع الإنتاج و الإنتاجية كما تسمح بتحقيق جودة عالية و بأقل تكلفة ممكنة . بالإضافة إلى ذلك تعمل العولمة مايلي :

– تشجيع الإختراع و البحث و التطوير و إكتشاف الجديد .

– زيادة الإرتباط بين الشعوب و الدول و الحكومات و المنظمات و الشركات .

– تجنب حدوث الأزمات الإقتصادية من خلال تفادي حدوث نقص نتيجة للندرة أو حدوث تكدس نتيجة للفائض .

– ظهور تجمعات و تكتلات و ما تملكه من مزايا تنافسية عالية .

– إيجاد سوق عالمي واسع النطاق سواء من أجل تصريف سلع المنتج أو الإختيار الواسع للمستهلك إيجاد وسائل دفع فعالة متمثلة في الأموال الإلكترونية .

و توجد عدة عوامل تدعم العولمة من خلال الدور الهام الذي تؤديه و التي تتمثل فيما يلي :

* **شبكة الأنترنيت** : تؤدي شبكة الأنترنيت دورا رئيسيا في توحيد العالم و في زيادة ترابطه و إتصاله من خلال تطوير الطرق الوسائل التي يتواصل بها الأفراد، و بفضل الأنترنيت تلاشت حدود الزمان و المكان و أصبح من الممكن لأي فرد في أي مكان و في أي زمان أن يتعامل مع الشركات ذات المواقع على الشبكة.

* **التجارة الإلكترونية :** يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها تبادل تجاري يتم عبر شبكة الأنترنيت ، فهي تسمح بتجاوز لقيود المكان و الزمان و بالتالي زيادة وحدة العالم و فتح آفاق جديدة للمعاملات الدولية . و من أهم مزايا التجارة الإلكترونية ما يلي: (الخضيري ، م . 2001)

- سهولة الحصول على المعلومات و توافرها بالحجم الكبير مما يؤدي إلى تعزيز الصلة بين أطراف العمليات التجارية .
- سهولة الإتصال مع تخفيض تكلفته بحيث تتم المبادلة التجارية في أي مكان من العالم عن بعد دون ضرورة التنقل للمعاينة أو للدفع .
- عدم وجود الحواجز و القيود الطبيعية و الحدود السياسية و الإدارية مما يسهل حركة المبادلات الدولية و يزيد فعاليتها .
- تسمح للمتعاملين فيها على توسيع أسواقهم و معاملاتهم و الحصول على مصادر دخل جديدة و بالتالي تصبح أداة تنمية فاعلة .

* **المنظمات غير الحكومية :** هي تلك المنظمات التي يؤسسها الأفراد من أجل إبراز رأي عام تجاه القضايا العالمية مثل حقوق الإنسان و حماية البيئة و مكافحة الفساد .

* **التغطية الإعلامية الكونية** : تؤدي الشبكات الإعلامية الإخبارية مثل CNN ، BBC،MBC وظيفة إتصالية كبرى إذ تنقل الأحداث إلى أي مكان في العالم ،

ولقد أصبح العالم بفضل التغطية الإعلامية الكونية مجرد قرية صغيرة سكانها متقاربون كل منهم يعرف ما يحدث لدى الغير

* **شبكة الإتصالات العالمية :** لقد أصبح العالم بأسره خاضع لسيطرة شبكات كثيفة من الإتصالات سواء من خلال المحطات الفضائية التلفزيونية أو الإتصالات عبر الأقمار الصناعية أو إستخدام أنظمة الهواتف النقالة . مما أدى إلى تقوية إرتباط سكان العالم ببعضهم البعض رغم إختلاف أماكنهم .

ثالثا : تحديات العولمة

في ظل العولمة يواجه الإقتصاد الوطني عدة تحديات والتي تهدد مجمل النظام الإقليمي العربي حيث من أهم تداعيات العولمة سعيها لتجاوز الهويات القومية والوطنية والتي ليست في صالح الدول النامية. كما تفرض على هذه الدول فتح أسواقها بالكامل أمام منتجات الدول المتقدمة، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي في أراضيها، وتحرير كامل للتدفقات المالية في صالح الدول المتقدمة وذلك بسبب تفوقهم في تمركز رأس المال والإنتاج والإعلام وتتضمن العولمة إقامة نموذج مغاير لمفهوم المواطنة بحيث يسعى إلى الحد من حرية الدول في إتباع سياسات وطنية مستقلة . في هذا السياق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تسخير العولمة لصالحها من خلال المشروع الساعي لتوحيد العالم في إطار رأسمالية السوق، وتفكيك الاقتصادات الوطنية.

تؤثر العولمة على الاقتصاد الوطني ظرفيا وبنيويا، فعلى مستوى الظرفية الاقتصادية أصبح الوضع يؤثر على التوازنات الكلية للدولة، وتغير مفهوم العائق الخارجي الذي كان مرتبطا من قبل بمستوى العجز التجاري فأصبح خلال الثمانينات يرتبط بالاختلالات المالية، ومن بينها عائق المديونية الذي أثر على السياسات الاقتصادية الوطنية، ففرض على الدول أن تحد من تدخلاتها وأن تفتح

المجال للخوصصة من أجل الحصول على موارد مالية واستقطاب رؤوس الأموال الخاصة قصد استثمارها. لذلك ساهمت العولمة في الحد من استقلالية السياسات الاقتصادية الوطنية في مختلف المجالات – التجارة الخارجية، الجمارك، السياسة النقدية والمالية والضريبية –. أما على المستوى البنيوي نجد أن المبادلات التجارية والمالية أساسا بين الدول المتطورة التي تتبادل اقتصاداتها سلعا وخدمات متجانسة تتسم بالكثافة التكنولوجية العالية، لذلك تغير منطق التبادل بحيث أصبح لا يستند على الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، بل على مدى سيطرة الدولة على عنصر الابتكار التكنولوجي والعلمي، وعلى أساسها تقاس القدرة التنافسية للمركبات الإنتاجية الوطنية وساهمت التكنولوجيا الجديدة في إيجاد منتجات وسيطة حلت محل بعض الخامات الطبيعية والذي أدى إلى تدهور أسعار المواد الأولية ومواد الطاقة مما أدى إلى تضاؤل أهمية البلدان النامية في التجارة الدولية، ضف إلى ذلك فإن هذا التحول الناتج عن الثروة العلمية التكنولوجية دفع بالدول الصناعية إلى التركيز على الصناعات ذات الاستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيا والمعلومات على حساب الصناعات الأخرى الأكثر استخداما للمواد الأولية الخامة والوقود والعمالة، مما أدى إلى الانخفاض النسبي لأهمية الصناعات الاستخراجية وتراجع موقعها في التجارة العالمية في مقابل ارتفاع أهمية الخدمات. (قدي ،ع . 1997).

وتتميز العولمة بقوة التداخل والاندماج، إذ تتداخل القضايا المحلية بالقضايا الدولية، مما يقلل من قدرة الدول النامية على اتخاذ سياسات اقتصادية مستقلة، لما تمارسه الهيئات الدولية من ضغوطات قصد الالتزام بقواعد السوق التي ليست بالضرورة في صالح هذه الدول. وفي ظل هذا الواقع الجديد يتزايد دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية.

ولقد تفرز مستلزمات العولمة تناقضات داخل المجتمعات فهي تفرض على الحكومات الحرص على الحفاظ على التوازنات المالية الداخلية والخارجية من أجل

تقوية التنافسية الشمولية للاقتصادات الوطنية على حساب المطالب الإجتماعية مما يؤدي إلى معارضة التوجه نحو العولمة. ففي سنة 1995 شهدت فرنسا أزمة إجتماعية من مظاهرها تمرد المجتمع الفرنسي ضد العولمة نتيجة القرارات التوازنية للحكومة في ميدان الضمان الاجتماعي.

وسيؤدي تحرير التجارة إلى تفكيك البنية الاقتصادية للدول الضعيفة في العلاقات الاقتصادية الدولية، أما الدول المتقدمة فسيساهم في تحريك عملية النمو. وهذا ما أكده السيد ميشال كمديسيس –المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي– بقوله :(تمكنت البلدان النامية بواسطة الارتفاع السريع في وارداتها من منع هبوط اقتصادي أشد في العالم الصناعي. والواقع أنها أصبحت في حد ذاتها عاملا محركا للنمو) (صالحي ، ص.1999) كما أن الكثير من متغيرات الأزمة في الدول المتخلفة هي في المقابل أدوات تصحيح تستخدمها الدول المتقدمة للتقليص من مشاكلها، فمثلا يستخدم التضخم كآلية لتصحيح انخفاض معدلات الربح، إذ يؤدي التضخم دور مصحح لحركة الأسعار لتتمكن المؤسسات من الاحتفاظ بمعدلات ربح مرتفعة وهكذا تصبح الدول النامية ضحية النتائج السلبية للعولمة. (قدي ، مرجع سابق) .

في ظل العولمة يواجه النظام الإقتصادي خطر التفكيك على المستوى الجزئي و كذلك الكلي ، فالعولمة ترفض إحتكار الدولة لأجهزة الإتصال و الإعلام و الثقافة ، بالمقابل تحرص على الخوصصة و حرية التجارة الخارجية و حرية تدفق رؤوس الأموال . إن حرية التجارة بين أطراف غير متكافئة بين الدول الأوروبية المتقدمة و الدول النامية الأقل تقدما سوف يؤدي إلى التبعية و القضاء على الصناعات التحويلية عن طريق فتح المجال لإستيراد السلع المصنعة و يترتب على ذلك زيادة حدة الفقر و تفشي البطالة . بالإضافة إلى ذلك تعمل العولمة على ما يلي:

– سحق الهوية الوطنية المحلية و إعادة تشكيلها في إطار هوية عالمية أي الإنتقال بها من الخصوصية إلى العمومية .

– سحق الثقافة و الحضارة الوطنية و إيجاد شكل جديد من أشكال الثقافة العالمية ، وهو ما تؤديه وسائل الإعلام المختلفة من خلال الأقمار الصناعية.

– سحق المصالح الوطنية خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة و يتضح ذلك جليا في القضاء على المشروعات المحلية بحيث إنعدام القدرة التنافسية للصناعة الوطنية سيؤدي إلى تقليص الإنتاج الوطني و توقفه إذا زادت خسائر المنتجين، وبالتالي تسريح العمال و تفاقم حدة البطالة .

– تحول في نمط الإستهلاك نتيجة غزو المنتج الأجنبي للسوق المحلية .

– تعتبر العولمة نظرة أحادية تعسفية تنطوي على نزعة للهيمنة و السيطرة على كل شيء في السياسة و الإقتصاد و الثقافة و الهوية .

– تعتمد على الإستغلال و سلب ثروات الآخرين بطرق غير مشروعة تعتمد على الغش و المضاربة و الظلم .

– التركيز على فلسفة الربح و البقاء للأقوى ، بالمقابل تبتعد عن القيم الأخلاقية التي تدعو إلى المساواة و العدالة في التعامل و مراعاة الشرائح الضعيفة في المجتمع .

– السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سلطتها و تأثيرها ذو النفوذ القوي على الكيانات المحلية الضعيفة و تسحقها و تحولها إلى مؤسسات تابعة لها . (الخضيري ، مرجع سابق)

– زيادة الفجوة القائمة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة ، و إزدياد الأغنياء ثراء والفقراء بؤسا .

يتضح مما سبق خطورة العولمة مما يقتضي ضرورة مواجهتها و التصدي لها بوسائل فعالة و وفق إستراتيجية واعية .

رابعا : اليات مواجهة تحديات العولمة

للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة يجب تطبيق الحماية الفعالة التي تراعي الخصائص التالية :

– أن تكون حماية مؤقتة أي لا تستمر إلى الأبد.

– أن تكون نسبية أي تمثل نسبة من تكلفة إنتاج السلع بحيث إذا تغيرت التكلفة يتغير تلقائيا مقدار الحماية الممنوحة.

– أن تكون حماية متدرجة أي متناقصة عبر الزمن حتى تزول بعد فترة معينة.

– يجب ربط الحماية والدعم ببرنامج وطني لتطوير المنتجات ولزيادة الإنتاجية، خاصة من خلال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ونشير أن الحماية لا تعالج أي مشكلة بذاتها، بل تمنح الدولة التي تحمي وتدعم إنتاجها فرصة لتحسين الإنتاج والإرتفاع بمستوى القدرة التنافسية لذلك تعتبر الحماية كأداة يجب حسن استخدامها في مرحلة إنتقالية للعولمة.

ومن تداعيات العولمة الثورة في مجال المعلومات والاتصال، التي تؤثر في العلاقة بين العمل و رأس المال، مما يستدعي الكشف عن أشكال جديدة للتغير الاجتماعي. وتتطلب الثورة التكنولوجية الحديثة أن يسيطر عليها اجتماعيا، أي يجب على علاقات الإنتاج أن تستوعب التغيير الذي تم في وسائل الإنتاج وتنظيم العمل وبالتالي يجب مواكبة التطور الاجتماعي حيث لم يصبح التقدم الاجتماعي مفهوما موازيا للتقدم التكنولوجي، لذلك ستكون النتائج المترتبة على التقدم التكنولوجي مضرة للمجتمع وللقيم الإنسانية (سمير و آخرون ، 1999) .

و لمواجهة تحديات العولمة يجب مراعاة ما يلي :

– ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي و أصالة الأمة .

– يجب على الحكومات المحلية الحفاظ على سيادتها و إقتصادها الوطني و ذلك باتباع أسلوب التنمية الموجه الذي يلجأ إلى التكامل مع الأسواق العالمية .

– يجب على كل إقتصاد أن يصنع فرص نجاحه إعتمادا على ذاته في الأساس إذ تعتمد التنمية على القدرة على التفاعل في السوق العالمية وفق طبيعة العلاقات التي تسود فيه (بثينة ،ع.2000) .

– ضرورة تحسين كفاءة التسيير في كل مستوياته خاصة في المؤسسة الإنتاجية لما له من دور حيوي في الإستعمال العقلاني للموارد المتاحة و تحسين مردودية الإنتاج.

– يجب أن تنصرف السياسة الاقتصادية الوطنية إلى تعزيز قدرة السلع المحلية على المنافسة الفعالة في الأسواق العالمية ويتوقف ذلك على التركيبات الداخلية التي تعزز الإنتاجية والتنافسية النوعية والسعرية للسلع المحلية وخاصة في مجال الصناعة التحويلية.

– يجب على سلطات الدول النامية أن تدعم المنتوج الوطني بتشجيع المنتجين وتهيئة الظروف و الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج و الإرتقاء به نوعيا، وتربية المجتمعات على إحترامه و الإقبال عليه (مقدادي ،م.2000) .

– يجب تحقيق قفزة نوعية في مجال التطور التكنولوجي بحيث تؤدي التكنولوجيا الدور الرئيسي في التكيف الاقتصادي الهيكلي وفي المنافسة والسباق العالمي. ضف إلى ذلك فإن تدهور موازين القوى بين العرب وإسرائيل يرجع إلى الفارق في مستويات التطور التكنولوجي.

– يجب الإستخدام الواسع لأحدث المبتكرات و الوسائل التقنية في الإنتاج ، و إتباع نظام تعليمي قادر على إستيعاب هذه التقنيات المتقدمة.

– يجب أن تتمتع الاستثمارات الأجنبية بتكنولوجيا عالية، مع ضمان فرص التعلم والاحتكاك من خلال صور مختلفة للشراكة في ملكية وإدارة المشروعات.

– يجب الانتقال من استراتيجية دفاعية إلى استراتيجية هجومية، والتي تسعى للحصول على نصيب كبير ومتزايد من الأسواق القومية ومن فرص الاستثمار والتكنولوجيا وموارد التراكم الأكبر التي توجد في المحيط الدولي.

– يجب التركيز على التنمية البشرية فالفوارق بين تنافسية وإنتاجية الأمم ومعدلات تطورها ناتجة عن الفوارق في مستويات التعليم والصحة وتدريب القوى العاملة. لذلك يجب إعادة صياغة دور الدولة بحيث تركز على التنمية البشرية في مقابل تخفيفها من أعباء إدارة المشروعات الاقتصادية من خلال عملية الخوصصة.

– يجب على الدول العربية توظيف ثرواتها في التنمية والتطوير بدلا من توظيفها خارج الوطن العربي ولغير صالح الإنسان العربي.

– يجب تعزيز وتكاثف الجهود والتنسيق فيما بين الدول العربية، ففي ظل العولمة تتعاظم الحاجة إلى تكوين تكتل تجاري واقتصادي عربي في إطار الوطن العربي قصد تدعيم التعاون العربي في مختلف المجالات(العيسوي، إ.2000)

الخاتمة:

تعتبر العولمة مشروعا حضاريا يهدف إلى فرض النموذج الغربي في كل أبعاده على العالم قصد الهيمنة العالمية و تفوق الحضارة الغربية على الحضارات المنافسة كالحضارة الإسلامية و الصينية، و للعولمة جانبين أولهما إيجابي و الأخر سلبي ، فمن حيث أنها ظاهرة حضارية جاءت نتيجة لدخول العالم في عصر ثورة تقنيات الإتصال و المعلومات و الثورات الإلكترونية التي أدت إلى تقلص العالم إلى قرية صغيرة بفضل سرعة المواصلات و تدفق المعلومات و سرعة الحصول عليها بواسطة الإنترنيت و البريد الإلكتروني ، على هذا الأساس تعتبر العولمة ظاهرة إيجابية بحيث تعمل على تسخير العلم في خدمة الإنسان و الحضارة . لكن إذا نظرنا إلى العولمة من الناحية الإيديولوجية فهي تعتبر مشروعا إيديولوجيا يهدف إلى تعميم النظام الليبرالي على كافة بلدان العالم بكل الوسائل المشروعة و غير المشروعة ، لذا فهي تكرس الهيمنة الأمريكية على العالم في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . إن الدخول في العولمة ليس أمر حتمي بل على الدول الخيار في تبنيها أو رفضها حسب مصالحها الخاصة . وتعتبر

العولمة ظاهرة خطيرة بحيث سلبياتها أكثر من إيجابياتها إذ تعمل على إستلاب الدول العربية ثقافتها و هويتها الفكرية و الدينية تحت شعارات براقة . و لا تستطيع الدول العربية مواجهة أخطار العولمة و تحدياتها إلا بالإتحاد و التكامل في جميع المجالات خاصة في التعليم و الإعلام و الإقتصاد .

بالإضافة إلى ذلك يجب تحديد جديد لدور الدولة التي تصبح مطالبة بتطوير القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي الوطني وذلك بتطوير أسواق العمل الاستراتيجي والتدخل في جميع العناصر الفاعلة لتقوية تنافسية المشروعات قصد تحسين قدرة الإقتصاد الوطني و مواجهته لأخطار العولمة.

المراجع:

1- إبراهيم العيسوي [2000]، "دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية"، في مجلة المستقبل العربي، ، العدد 254، بيروت.

2- بثينة حسنين عمارة [2000] ، العولمة وتحديات العصر ، دار الأمين القاهرة.

3- زكرياء بشير إمام [2000] ، في مواجهة العولمة ، روائع مجدلاوي ، عمان.

4- سمير أمين وآخرون، [1999]، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة البحوث العربية، القاهرة .

5- صالح صالحي [1999]، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"، في مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر.

6- عبد المجيد قدي، [1997]، "الأزمة الاقتصادية العالمية و واقع دول العالم الثالث"، في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 35، رقم 2 ، الجزائر .

7- فتح الله ولعلو [1996]، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية منتدى الفكر العربي، عمان .

8- محسن أحمد الخضيري [2001] ، العولمة الإجتياحية ، مجموعة النيل العربية، القاهرة .

9- محمد مقدادي [2000] ، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد ، دار فارس للنشر و التوزيع ، بيروت .

10- محمد داواس [2001] ، إفريقيا تواجه تحديات العولمة ، في مجلة التمويل و التنمية ، المجلد 38 العدد 4 .

11- محيي محمد مسعد [1999]، ظاهرة العولمة (الأوهام والحقائق)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.